المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

05/07/2013

"Gouvernance des migrations et droits de l'Homme

thème d'un séminaire régional, vendredi à Rabat

mercredi, 03 juillet 2013 14:36

"Gouvernance des migrations et droits de l'Homme" est le thème d'un séminaire régional, qui sera organisé vendredi à Rabat, à l'initiative de la Délégation Interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), du Conseil National des droits de l'Homme (CNDH) et du Bureau de l'Organisation Internationale pour les Migrations (OIM).

Cet évènement constituera un cadre d'échange et de partage entre experts visant le partage des expériences et des bonnes pratiques des pays participants en matière de politiques migratoires conciliant la protection des droits de l'Homme et les impératifs de développement, indique un communiqué de la DIDH.

Participeront à ce séminaire, des experts nationaux et internationaux, des représentants gouvernementaux et des représentants d'institutions nationales des droits de l'Homme et d'organisations non-gouvernementales.

La séance d'ouverture connaîtra aussi la participation d'ambassadeurs et de représentants des missions diplomatiques étrangères et des agences des Nations Unies au Maroc, ajoute la même source.

03.07.2013

Source : MAP

إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

24/9/12

يتقدم كل من بلالي عبد الله الحامل للبطاقة الوطنية رقم 8483FJ و لعبيدي مريم الحاملة للبطاقة الوطنية رقم 86455SH والطاهري خديجة الحاملة للبطاقة الوطنية رقم106556SH بصفتهم أعوان وعاملات النظافة بإدارة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون بطلب يتضمن تسوية أوضاعهم الإدارية والمادية، مؤكدين أن رئيس اللجنة الجهوية قد وعدهم مرارا بإعادة النظر في ملفاتهم وبالتدخل العاجل لحل المشكل، والدليل على ذلك الرسالة التي بعثها لهم بتاريخ 20 يونيو 2011 والتي بعثت الاطمئنان إلى قلوبهم، كما أن العمال يقرون باحترامهم لأوقات العمل والتفاني فيه دون أي عراقيل تبرر عدم تلبية متطلباتهم.

«رأية قيمة مضافة لحماية حقوق الإنسان بالجهة»

أحمد مسيلينشر في الاتحاد الاشتراكي يوم 04 - 07 - 2013

احتضنت قاعة الاجتماعات بالمجلس الحضري بسيدي بنور مساء يوم الجمعة الماضي، لقاء تواصليا للجنة الجهوية لحقوق الإنسان البيضاء سطات تناول موضوع«رأية قيمة مضافة لحماية حقوق الإنسان بالجهة « ، حضره إلى جانب رئيسة اللجنة الأستاذة سميشة رياحة ، كل من نائب رئيس المحكمة الابتدائية بسيدي بنور و نائب وكيل الملك لدى ذات المحكمة، بالإضافة إلى باشا مدينة سيدي بنورورئيس المجلس البلدي و كذا ممثلي الجمعيات المدنية و الحقوقية و بعض الهيئات النقابية و السياسية و ممثلي بعض المنابر الإعلامية .بداية اللقاء عرف تدخل الأستاذة نادية نوعم عضو اللجنة، تقدمت من خلاله بورقة تقديمية، وذلك بهدف التعريف بهذه اللجنة و بدورها كآلية لحماية حقوق الإنسان و للانتصاف والوساطة في مجال حماية انتهاكات حقوق الإنسان، و استحضارا للدور الهام الذي يقوم به الفاعلون المؤسساتيون و أيضا فاعلو المجتمع المدني في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على مستوى إقليم سيدي بنور، ورغبة من اللجنة في بلورة خطة عمل مشتركة تستهدف حماية حقوق الإنسان والنهوض بثقافتها وأيضا إثراء الفكر و الحوار حول الديمقراطية و حقوق الإنسان متمنية أن يكون اللقاء انطلاقة للتعاون و التنسيق بين الجميع.

باشا سيدي بنور في أول تدخل أكد أن حقوق الإنسان هي الركيزة الأساسية التي تستند إليها حياة البشرية و القاعدة الكبرى التي ترتكز عليها المقومات الإنسانية في بناء المجتمع ، لأنه من خلال عملية تتبع لحركة المجتمعات عن طريق الاستقراء و التمحيص و التحصيل، نلاحظ أن لحقوق الإنسان أهمية قصوى في الوقت الراهن، فبدون هذه الحقوق لا يمكن أن تكون هناك تنمية حضارية صحيحة ، فالتفكير مليا بمنهجية واضحة المعالم في بناء ثقافة حقوق الإنسان البناء السليم و النهوض بها و تحصينها لأن البناء يقتضي التحصين من خلال إشراك كل الفعاليات، وتمكين الأجيال المستقبلية بمختلف مشاربها و فئاتها و انتماءاتها و نوازعها، من حقوقها الإنسانية ، نثمن عاليا ، يقول ممثل السلطة، الجهود المبذولة من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال تنمية و ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان تماما كما تعرفها المقتضيات القانونية أو المقتضيات الدستورية الواردة بالدستور المغربي المتعلقة بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

المجلس الحضري كان حاضرا في اللقاء من خلال تدخل رئيس المجلس البلدي السيد عبد اللطيف بلبوير الذي أوضح انه لا يمكن أن تتحقق أية تنمية محلية كانت أو جهوية أو وطنية، إلا بصيانة الحقوق و إشاعتها كثقافة تجعل الكل سواسيا أمام القانون و تضمن الاستقرار للوطن و تشكل عامل إغراء للاستثمار ، من اجل ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان و النهوض بها، و كذلك من أجل انخراط جاد فعلي في هذا الورش الحقوقي الكبير و المميز الذي دشنه جلالة الملك، والذي يهدف إلى استكمال بناء صرح دولة الحق و القانون التي جعلت المغرب في المقدمة ، مقارنة مع الدول الشقيقة ، اللقاء يعد دفعة قوية لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بهذا الإقليم ، وسيكون بذلك بداية للتواصل و التنسيق بين الجميع .

وقالت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان البيضاء سطات، في عرضها حول اختصاص المجلس الوطني لحقوق الإنسان و لجانه الجهوية، أن اللجنة كانت سباقة في الاشتغال والاهتمام بهذا المجال واضعة مجموعة من التساؤلات كأرضية للتوضيح ، بحيث من الضروري ، تؤكد الأستاذة ، أن ننطلق من مجموعة من التحديدات أولها من هي هذه اللجنة ؟ ومتى تم إنشاؤها ؟ وماعلاقتها بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وما علاقتها بالجمعيات الحقوقية الموجودة، سواء كانت تهتم بمجال حقوق الإنسان بصفة عامة أو بما هو تنموي أو بجانب حقوق الفئات المختلفة، تعلق الأمر بنساء أو أطفال أو رجال أو ذوي احتياجات خاصة ؟ ففي لقائنا هذا ، تضيف الرئيسة، قد نجد اختلافا في مجموعة من التوجهات أو في تناول جملة من القضايا، لكن سواء كنا في اللجنة أو الجهات الرسمية ، قد لا نختلف، لأن هدفنا الأساسي هو خدمة الإنسانية وتجسيد ذلك على أرض الواقع وكذا تجسيد مبادئ وقيم حقوق الإنسان الموجودة في ثقافة الكل،

ونخص منها بالذكر عدم التمييز و الاعتراف بكرامة الإنسان، وكذلك التعامل مع الإنسان كإنسان، بغض النظر عن انتمائه أو عرقه، محافظين على كرامته و تمتيعه بحقوقه ، وذلك عبر عدة طرق ، فاللجنة الجهوية لحقوق الإنسان قبل تحديد مهامها واختصاصاتها ، لابد وأن نرجع للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ، هذا المجلس المنفتح على كل الطاقات والفعاليات الموجودة وهو يرصد ويراقب ويقدم اقتراحات للدولة لكي تفي بالتزاماتها ، فهو آلية وطنية من بين الآليات التي تراقب بالدرجة الأولى مدى تجسيد حقوق الإنسان على أرض الواقع مع إعطاء اقتراحات في حالة وجود انتهاك لحق من حقوق الإنسان ، وهذه الآليات بصفة عامة ، تقول الرئيسة، دورها الأساسي أنها تتيح مجالا للحوار والنقاش حول القضايا ذات الأولوية، و من بين الأولويات تمكين الإنسان من العيش الكريم وتمتيعه بكل حقوقه ، فالمجلس الوطني لحقوق الوطني ، توضح الرئيسة، كان مجلسا استشاريا منذ سنة 2010 ليتطور إلى مجلس وطني ، كما تم تخويله صلاحيات كثيرة من بينها الانتقال في الدرجات، لعدة أسباب، منها العمل والموضوعية، ما يؤهل القيام بتحقيقات. كما أنه أصبح قوة اقتراحيه على مستوى البرلمان عوض استشارية، وقد تم إنشاء هذا المجلس بموجب مبادئ باريس التي تؤكد على ضرورة وجود لجان وطنية مستقلة غير حكومية، لذلك نشتغل مع المجتمع المدني عند الطلب في إطار دعم ، كما نقوم بالاشتغال مع الجهات الرسمية عن طريق تقديم ملاحظات من خلال التخصصات المتاحة للجنة ، هدفنا الأساسي ليس الانتقاد بقدر ما هو محاولة للتشاور حول سبل تجاوز بعض المشاكل التي قد نصادفها .

هذه اللجنة الجهوية هي من بين اللجان13 التي شكلها المجلس الوطني، وهي أكبر لجنة ، تم إحداثها انطلاقا من الظهير المؤسس للمجلس ولجانه الجهوية له ثلاثة مجالات كبرى ، الحماية و النهوض بثقافة حقوق الإنسان ومجال إثراء الفكر والحوار حول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية ، فحين نقول الحماية ، فالإنسان يجب أن يتمتع بهذه الحقوق وكذا معرفتها والسعي نحو حمايتها، فمن الضروري وجود لجان تساعده على معرفتها وتقديم شكاية إن وجد أي انتهاك في هذا الحق ، فالمجلس الوطني لديه شعبة الحماية في هذا المجال، بل أكثر من ذلك منذ إعطائه هذه الصلاحية قام بزيارة جل السجون الموجودة في هذه المنطقة وكذا مستشفيات الأمراض العقلية و مراكز حماية الطفولة، فهو الوحيد الذي يتمتع بهذه الصلاحيات، حيث أنجز ثلاثة تقارير، الأول حول السجون، والثاني حول مراكز حماية الطفولة ، والثالث خاص بالأمراض العقلية ، فمن ايجابيات هذه التقارير ، تؤكد الأستاذة سميشة، تم تقديم توصيات على مستوى هذه المجالات، فمثلا التقرير الذي تم تقديمه حول الأمراض العقلية جعل الجهات المسؤولة المختصة بهذا المجال توليه أهمية قصوى وتعمل على تحسينه . و بخصوص مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان ، كان هدفنا الاشتغال على الوقاية وتعليم مبادئ حقوق الإنسان و النهوض بها ، أما بالنسبة لمجال إثراء الفكر فقد تم العمل على إقامة أيام دراسية وندوات من شأنها إثراء الفكر حول قضايا حقوق الإنسان ، و بخصوص السؤال الأساسي : أية علاقة بين عمل المجلس و عمل اللجنة ؟ فالعلاقة بينهما هي أن المجلس آلية وطنية ، في حين اللجنة هي آلية جهوية هدفها العمل عن قرب مع المواطنين ، أما في ما يخص المشتغلين على مستوى اللجنة، فيتم اختيارهم تبعا لمعايير دولية كالمصداقية والقدرة والكفاءة على العمل وكذا التنوع على مستوى جل المجالات، وكذا على المستوى الجغرافي، فدور اللجنة على المستوى الجهوي هو نفسه دور المجلس على المستوى الوطني، ومن بين منجزات اللجنة تم وضع خطة عمل استراتيجية بشكل تشاركي عن طريق القيام بلقاءات تواصلية وشراكات مع عدة جهات كالشاوية ورديغة والآن نستعد لتوقيع شراكة مع أكاديمية الجديدة بهدف الانفتاح والتشارك والمشاركة والتعاون ، مسعانا هو الوقوف بجانب المواطن وخدمته هدفنا بالدرجة الأولى.

الدكتور عبد السلام لمريني بدوره أبرز أهمية حقوق الإنسان في التنمية المحلية، معتبرا العمل الذي قام به المجلس الوطني هو موضوع تثمين خاص ، ربط التنمية بصيانة الحقوق ، متسائلا كيف يمكن حماية هذه الحقوق ؟ لأننا إذا كنا نبحث عن الفعالية ، ففي ميدان حقوق الإنسان لا نتكلم عن أفكار نظرية و لكن عن إجراءات فعلية لأجل صيانة الحقوق ، لأننا حين نتساءل ما هي الآليات التي يمكن أن تكون بيد الدولة أولا ثم الجمعيات فالمجتمع المدني، بيد السادة القضاة و

السادة وكلاء الملك، لكي نشكل هذا البناء الذي يمكنه أن يحمي و أن يعزز حقوق الإنسان و الحريات كما هو منصوص عليها في المواثيق الدولية و الدستور المغربي في الديباجة و باقي النصوص، لماذا ذلك؟ لأننا حين حددنا إطارا استراتيجيا لعمل اللجنة الجهوية، كانت الرؤية هي بناء مجتمع ديمقراطي يجسد قيم حقوق الإنسان في شموليتها و كونيتها و يضمن على قدم المساواة لجميع المواطنين كامل الحريات و الحقوق المتعارف عليها دوليا، نحن الإطار الذي نأتي فيه اليوم هو ربما موضوع تساؤل، فالآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان و تعزيزها في إطار مبادئ باريس، هي الإضافة التي يمكن أن تشكل حجر الزاوية لا في عمل المجلس الوطني و لا في عمل لجنه الجهوية، مبادئ باريس هي منبثقة عن قرار اللجنة العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 20 ديسمبر 1993 وهي تؤكد على وجوب منح الأولوية لوضع ترتيبات ملائمة على الصعيد الوطني لضمان تنفيذ فعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، و بالتالي هي تشجع على تبني المبادئ التوجيهية المتعلقة بهيكل و أداء المؤسسات الوطنية و المحلية، ثانيا حماية تعزيز حقوق الإنسان كما وردت في إعلان برنامجنا والتي عرفت انعكاسها الإجرائي في مبادئ باريس التي تدعو جميع الدول المنخرطة إلى دسترة المؤسسات الوطنية التي تعمل في ميدان تعزيز و حماية حقوق الإنسان و هذا هو الالتزام الذي قام به المغرب حين نص على دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية، مؤسسة الوسيط كمؤسسة وطنية، هيئة المناصفة كمؤسسة وطنية، بحيث أن النقلة التي عرفها المغرب خلال 2011 هي ليست قضية ديباجات وكلاما، هذه إجراءات حمائية، كما نقول بأن وكيل الملك يمكنه أن يتخذ إجراءات حمائية بالضرب على يد الانتهاكات، أو أن القاضي يمكن أن يكون آلية حمائية، لردع الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان، كذلك حينما نتحدث عن المجلس الوطني، فإننا نبحث عن الجانب الإجرائي الذي يمكن أن يؤدي إلى نتيجة بالفعل و هذا هو المهم ، يؤكد الأستاذ لمريني..

الأستاذ صلاح الدين مدار تناول في عرضه مقتضيات الفصل 66 من المسطرة الجنائية، و ما يعرفه من إخلال في عملية التطبيق و حرمان المتهم من المساعدة و من المحامي أثناء الاستنطاق ، كما أثار موضوع بطلان محاضر الضابطة و الذي لا يستجيب القضاء لذلك ما يخالف مقتضيات الدستور : الفصل 24 و 37 ، الأستاذ مدار أكد الأضرار التي تلحق المواطنات و المواطنين بسيدي بنور جراء حرمانهم من حقهم في العيش في بيئة نظيفة و التمتع بالسلامة و الصحة الجيدة ، مشيرا إلى ما تلحقه آليات اللاقط الخاص بالهاتف النقال و التي تنصب فوق سطوح المنازل وسط الساكنة، حيث تتعرض بذلك صحة الإنسان إلى الضرر . كما أشار في مداخلته إلى المنع الذي يطال بعض الجمعيات في تسلم وصل الإيداع دون مبرر يذكر، مما يعد ضربا لمبادئ حقوق الإنسان و عملا منافيا لما جاءت به مقتضيات الدستور و الذي جعل جميع المواطنين سواسية في الحقوق .

ارميل يطلق أول حركة انتقالية جزئية لولاة الأمن

في أول حركة انتقالية تهم ولاة الأمن في عهد المدير العام الحالي بوشعيب ارميل، أقدمت المديرية العامة للأمن الوطني أول أمس الاثنين على إجراء حركة انتقالية جزئية همت مدن العيون ووجدة و
مراكش، ورجح محمد أكضيض، العميد الممتاز المتقاعد أن تكون للزيارة الملكية الأخيرة للمنطقة الشرقية، والضجة التي أثيرت حول اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون علاقة بالحركة الانتقالية التي عرفتها ولايتا أمن العيون ووجدة. وهمت الحركة الانتقالية تعيين المراقب العام محمد الدخيسي، الذي سبق أن شغل والي أمن وجدة بمراكش خلفا لعبد الرحيم هاشيم الذي تم إلحاقه بالإدارة المركزية. كما تم تعيين عبد الباسط محتات، والي أمن العيون السابق، على رأس أمن وجدة.
وفي السياق ذاته، ورغم أنّ قرار الإعفاء لم يُشر إلى الأسباب فإنّ المعلومات التي حصلت عليها «المساء» تفيد بتورّط رجال شرطة في عدد من القضايا والملفات المعروضة أمام اللجان التأديبية، وكذا الاعتداءات التي يتعرّض لها رجال الأمن من حين إلى آخر مما عجّل بهذا القرار، خصوصا أنه كان معروفا عليه ضبط الخريطة الأمنية للمدينة والعمل على رسم سياسة أمنية جديدة تجعل الوضع الأمنيَّ في مراكش أكثر استتبابا.
إلى ذلك، توقعت مصادر مطلعة أن تسبق حركة التنقيلات الجهوية، التي عرفتها ولايات أمن العيون ومراكش ووجدة، حركة انتقالية أخرى مركزية متعلقة بمختلف مديريات المديرية العامة للأمن الوطني.

عزيز العطاتري وإسماعيل روحي

أرضية حول "واقع السجون بالجهة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان" الجمعة 05 يوليوز 2013 بقاعة الندوات بغرفة التجارة والصناعة والخدمات بتطوان

شكلت مرحلة التسعينات عقد القطع مع ماض عرف بانتهاكات في مجال حقوق الإنسان وبداية التأسيس لمسار عرف بالانخراط في المنظومة العالمية لحقوق الإنسان، بدءا من المراجعة الدستورية لسنة 1992 الذي أقر لأول مرة في تصديره على تشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، هذا التأسيس تم تأكيده في دستور 1996.

وإذا كانت هذه المرحلة قد شهدت إحداث آليات ومؤسسات وطنية لحماية حقوق الإنسان مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ديوان المظالم، وزارة حقوق الإنسان، فإن المراجعة الأخيرة لدستور 2011 أكدت في تصديره على ثلاثة مبادئ أساسية :

- الخيار الذي لا رجعة فيه في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون.
- مواصلة العزم نحو توطيد مؤسسات دولة حديثة.
- التعهد بالالتزام بما تقتضيه مواثيق ومبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.
- الإقرار بسمو المواثيق والمعاهدات الدولية على القانون الوطني.

وفي إطار انشغال المنتظم الدولي بموضوع خلق مؤسسات وطنية تعنى بحقوق الإنسان، شكلت مبادئ باريس تقدما مهما في هذا الإطار حينما حددت طبيعة واختصاص وتشكيلة هذه الآليات.

وانخراطا من المغرب في السيرورة العالمية لمنظومة حقوق الإنسان، وتنفيذا لالتزاماته الدولية، نصت المادة 161 من دستور 2011 على دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية، أنيطت به مهمة الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، والنهوض بها وضمان ممارستها الكاملة.

وبناء على المادة 11 من الظهير المؤسس للمجلس الوطني، الذي يضع ضمن اختصاصاته زيارة السجون ومراكز الاحتجاز.

واعتبارا لكون اللجان الجهوية هي آلية من آليات المجلس الوطني، تم إحداثها في إطار سياسة القرب من المواطنين لحماية حقوقهم والنهوض بها.

وتفعيلا لهذا الدور قامت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان جهة طنجة تطوان بزيارة لبعض سجون الجهة " وزان- وادي لاو – القصر الكبير- تطوان وأصيلة ".

كان الهدف من تنظيمها الوقوف على أحوال السجينات والسجناء داخل هذه المؤسسات وتقديم ملاحظات وتوصيات آنية و مستعجلة، وتحرير تقرير رفع إلى المجلس الوطني الذي أصدر بدوره تقريرا وطنيا هاما وشاملا تضمن مائة توصية.

يأتي تنظيم هذا اللقاء حول موضوع " واقع السجون بالجهة على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان" بهدف التداول حول أوضاع مؤسسة تعنى بأشخاص يقضون فترة الاعتقال في زمن محدود، لكنه في نفس الآن زمن يفرض تمتعهم بكافة الحقوق الإنسانية الأساسية في شموليتها و كونيتها كما نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية، وخصوصا القواعد النموذجية لمعاملة السجناء.

هذا اللقاء نهدف من ورائه داخل اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان جهة طنجة تطوان، تكسير جدار الصمت، والتعرية عن واقع مؤسسة كانت إلى عهد قريب مغلقة بالكامل، وذلك في اطار نقاش وحوار هادئ، نرتئي من ورائه مشاركتكم قلق التساؤل حول مدى نجاعة السياسة العقابية التي تقوم عليها فلسفة القانون الجنائي الحالي، التي تتجسد في واقع لايخلو من انتهاكات تعرفها فضاءات هذه المؤسسة، وبين السياسة الجنائية البديلة التي يريد المغرب تبنيها والتي تقوم على مقاربة الإدماج، وليس العقاب.

العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بالمنطقة العربية أقوى لحظات الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان

شكل موضوع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بالمنطقة العربية إحدى أقوى لحظات الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان الذي احتضنه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعاصمة الرباط على مدى يومي السبت والأحد الماضيين، حيث تم تقديم تجربة الحقيقة والمصالحة التي خاضها المغرب والتي تعد إحدى التجارب الرائدة لبلد ينتمي للمجموعة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، كما تم تقديم ملامح عن مسار تجربة المصالحة بكل من ليبيا وتونس والجزائر ، فضلا عن مصر والعراق، والسودان ، مع إبراز وجه الصعوبات والعراقيل التي لازالت تعترض طريق بعض منها ، خاصة بالنسبة للبلدان التي انعتقت شعوبها مؤخرا بفضل رياح الربيع الديمقراطي من بين مخالب أنظمة ديكتاتورية كما هو الحال بالنسبة لليبيا وتونس ومصر. وأوضح الحبيب بلكوش عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان والذي قدم عرضا حول تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب، والتي كانت قد حظيت بتنويه أممي ، على أن العدالة الانتقالية هي جزء من مسلسلات الانتقال نحو الديمقراطية وليست بديلا عنها ، إذ تمثل آلية لمراحل الانتقال من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي ومن مرحلة حرب إلى مرحلة سلم مع مصالحات وانطلاق مسلسل بناء دولة حديثة على أسس ديمقراطية . وأضاف أن العدالة الانتقالية تكون بذلك تلك الآلية المرافقة لذلك التحول على أساس يعتمد زاوية معالجة حقوق الإنسان وتسهيل شروط هذا الانتقال في قضية عادة ما تكون ذات حساسية كبيرة وتكون مركزية في ظل التحولات ،مبرزا محورية قضايا حقوق الإنسان ومكانتها من خلال الإحالة على ما عرفته المنطقة العربية من حراك ، قائلا"ونحن نرى على ضوء الحراك الذي عرفته المنطقة مكانة قضايا حقوق الإنسان ومكانة العدالة الانتقالية في ظل هذه الشروط بغض النظر عن النتائج". وأكد بلكوش على أن العدالة الانتقالية تستوجب توفر الإرادة السياسية داخل الدولة لأن المسار لإنجاحه يتطلب مجموعة من الشروط اللازمة، تتمثل أساسا في تعاون السلطات والوصول إلى الحقيقة وغيرها من القضايا ، مشيرا في ذات الوقت إلى ضرورة توفر الأركان الخمسة للعدالة الانتقالية المتمثلة في الكشف عن الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر بمختلف أنواعه والإصلاح المؤسساتي بهدف الوصول إلى المصالحة . وابرز أن تجربة العدالة الانتقالية بالمغرب والتي مرت بعدة محطات تتميز بخاصية أولى مفادها أن التحول حصل في ظل استمرار نفس النظام السياسي أي أن في ظل المؤسسة الملكية تم تسجيل تحول في سياسة الدولة من التضييق في مجال حقوق الإنسان والحريات إلى الانفتاح على هذه الديناميات والبحث عن الشروط اللازمة لتحقيق هذا التحول الشامل ، مشيرا إلى أنه في الشروط المغربية كان الأمر يتطلب أن تتحقق أنواع من المصالحات الضرورية لتمهيد التربة لتجربة العدالة الانتقالية. ذكر في هذا الصدد بمختلف مسارات الحراك من أجل الديمقراطية الذي شهده المغرب خلال أواخر سنوات الثمانينات تمثل فيما في تكتل قوى المعارضة من أجل الديمقراطية ومكانة حقوق الإنسان في هذا الحراك المغربي وتفاعل الدولة آنذاك مع هذه الديناميات بأشكال توج بالعفو العام سنة 1989 وإنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كآلية وفضاء للحوار حيث كان يضم في تركيبته ممثلين عن الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية والمركزيات النقابية وأعضاء من الحكومة ، مبرزا الدور الذي لعبته هذه المؤسسة وتماشيا مع التطور السياسي الذي عرفته البلاد ، على مستوى قضايا حقوق الإنسان بالدفع في اتجاه إصدار العفو العام سنة 94 عن المعتقلين السياسيين والمنفيين ، و تهيئ بذلك شروط المصالحة . كما أبرز الدور الهام الذي قام به المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية في اعتماد توصية إحداث هيئة للتحكيم لجبر الضرر بالنسبة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وهو أول قرار صادق عليه الملك محمد السادس بعد توليه للعرش سنة 1999،ليأتي دوره في اعتماد التوصية التي دعت إلى إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة كلجنة للحقيقة،علما أن هذه التوصية كانت قد رفعتها خلال ذات السنة الحركة الحقوقية المغربية في المناظرة الوطنية الأولى حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان قائلا"إننا نرى كيف أن المؤسسة الوطنية نفسها العاملة في مجال حقوق الإنسان لعبت أدورا مرافقة للتحولات داخل المجتمع من أجل دعم مسلسل يتحقق على أرضية سياسية ولكن الاشتغال في قضايا تهم حقوق الإنسان". هذا وكشف بلكوش أن اعتماد توصية إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة كلجنة للحقيقة لم يتم كل بشكل سهل ، مشيرا إلى النقاش الحاد الذي شهده المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، حيث كانت معارضات اتجاه التوصية ،قائلا"إن المعارضات لم تكن ذات لون واحد بل من ألوان مختلفة ، مصدرها أناس يحسبون على اليسار وآخرون يحسبون على اليمين . وأضاف على أن هذه الصعوبات رافقت المسار حتى بعد اعتماد التوصية وبدأ اشتغال الهيئة، إذ كانت هناك أصوات تخرج من داخل الطبقة السياسية لتخيف من هذا المسار موضحا على "أن لحظة التحول من هذا النوع تكون لها قوى معارضة محافظة متخوفة، ذات مصالح كل هذا سيأخذ بعين الاعتبار في ظل هذه الدينامية ". هذا وقدم عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، طبيعة لجنة الحقيقة بالمغرب والتي أحدثت بقرار ملكي بتوصية من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، حيث شمل مجال

عملها مدة زمنية طويلة بالمقارنة مع التجارب الدولية من 1965 إلى 1999 أي من تاريخ الاستقلال غلى تولي محمد السادس العرش ،كما شمل عملها قضايا مختلفة منها قضايا الاختفاء والاعتقال التعسفي والتعذيب والمحاكمات غير العادلة والقتل خارج القانون، وهذا الأمر كان يتطلب مجهودا كبيرا ، في حين أنه تجارب أخرى مثلا في دول أمريكيا اللاتينية كانت لجان الحقيقة لها مهمة النظر في موضوع واحد ، حيث أن قضايا الاختفاء القسري هي القضايا البارزة في الأرجنتين ومن جانبها أشادت ممثلة المفوضية السامية لحقوق الإنسان أفارين شهيد زاده ، بتجربة العدالة الانتقالية التي خاضها المغرب، مبرزة استنادا لمبادئ باريس الخاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الدور الذي تضطلع به هذه المؤسسات سواء على مستوى الدفع في اتجاه إطلاق مسار العدالة الانتقالية ومواكبة المسار من حلال إنصاف ضحايا الانتهاكات بجميع فئاتهم ورد الاعتبار إليهم وإعادة إدماجهم ،مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية الضحايا من النساء باعتماد مقاربة النوع وكذا وضعية الضحايا من الأطفال والمساعدة في البحث عن الحقيقة كاملة ، فضلا عن الدور الذي تضطلع به لإصلاح المؤسسات العمومية التي شاركت في تلك الانتهاكات ودعم سيادة القانون . هذا واعتبرت لطيفة اجبابدي العضوة السابقة بهيئة الإنصاف والمصالحة أن أهم خاصية تميز التجربة المغربية هو اعتمادها لمقاربة النوع خلال مسار البحص عن الحقيقة،حيث تم تمكين النساء من تعويض جزافي بالنظر إلى حجم الضرر الذي لحقهن جراء الانتهاكات الجسيمة التي تعرضن لها، داعية إلى ضرورة تمتيع النساء العربيات بحقوقهن كاملة بالنظر للدور الذي قمن به خاصة خلال ثورات الربيع الديمقراطي ،قائلة"إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالعالم العربي تتحمل مسؤولية لضمان حقوق النساء وذلك حتى لايتحول الربيع الديمقراطي إلى خريف نسائي". ومن جهته أكد محمد الهاشم جغام رئيس الهيئة العليا لحقوق الإنسان بتونس على استلهام تجربة العدالة الانتقالية التونسية من مسار التجربة المغربية ، مشيرا إلى مختلف الإجراءات التي تم اتخاذها منذ ثورة يناير 2011 ، حيث تم إصدار العفو العام مما أسفر عن إطلاق سراح مئات المعتقلين السياسيين، بالإضافة إلى إجراء الانتخابات وتكوين مجلس تأسيسي لوضع دستور جديد للبلاد. وقال المتحدث"نحن نستفيد من التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية والمشروع الديمقراطي في تونس حاليا قيد الإنجاز"، مشيرا أنه يتم الإعداد لتعديل شامل للهيئة العليا لحقوق الإنسان بتونس يطال جانب تركيبتها وآليات العمل بل ومن المنتظر أن يتم تغيير اسمها الحالي . أما محمد ابراهيم العلاقي رئيس المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان بليبيا، فقد أقر بالصعوبات التي تحبط بمسار العدالة الانتقالية ببلده، حيث هناك من يرفض الوصول إلى الحقيقة على اعتبار أن روح الانتقام بالنظر لطبيعة المجتمع تغلب على روح المصالحة،فضلا عن تطرف بعض مجموعات الثوار الأمر الذي تسبب في توزع محاكمات رموز النظام السابق على عدد من المناطق وهو ما لا يخدم مسار العدالة الانتقالية والمصالحة . كما اشار إلى الجدل الذي رافق القوانين المرتبطة بالعدالة الانتقالية ، مبرزا أن قانون العدالة الانتقالية تضمن مثلا بنودا من شأنها أن تؤدي إلى استمرار وتوسع الانشقاق داخل المجتمع الليبي وبروز خصوم جدد على الساحة. وخلصت مختلف التدخلات إلى الخاصيات التي تميز التجارب الناشئة في مجال العدالة الانتقالية بالمنطقة العربية خاصة بالعراق والجزائر والسودان،و مصر حيث لكل تجربة وجه من أوجه الصعوبات حيث أبرز محمد بلتاجي عن المجلس القومي لحقوق الإنسان بمصر أن القانون المؤطر للعدالة الانتقالية لم يصدر بعد ، مبرزا عددا من الصعوبات التي لازالت تحيط بالمسار بالنظر من وجهة نظره لأن الثورة تمكنت من تغيير رأس النظام ولم يتم تغيير النظام. وأفاد في هذا الصدد أن العديد من لجان تقصي الحقائق تم تشكيلها للبحث عن الحقيقة في عدد من الانتهاكات لكنها توقفت ، قائلا"ننا لازلنا في ظل منظومة قضائية وأمنية تنتمي للسابق، ولدينا حالة من الاستقطاب مما يحول دون الوصول إلى الحقيقة وتحقيق العدالة الانتقالية " . ومن جهتها أيضا أثارت سلام الخفاجي السلبيات والإيجابيات التي ميزت تجربة العدالة الانتقالية بالعراق ، حيث أن من سلبيات المسار تعميم الإدانة بالنسبة لجميع الذين انتموا في وقت معين لحزب البعث،ومحاكمة رموز النظام دون تمكين جميع المواطنين الذين تعرضوا للانتهاكات من تقديم شكاويهم. ويشار إلى أن الاجتماع السنوي التاسع للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان الذي احتضنت أشغاله مدينة الرباط، قد خصص لاعتماد النهائي للنظام الأساسي والنظام الداخلي للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويذكر أنه تقرر إنشاء شبكة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العالم العربي خلال الدورة السابعة للمؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان، المنعقدة في نواكشوط بتاريخ 27- 28 أبريل 2011 ، (إعلان نواكشوط)، وذلك إيمانا من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة تعزيز حقوق الإنسان و تنميتها وحمايتها واحترامها وإعمالها الفعلي في الدول العربية. وتستمد الشبكة العربية مرجعيتها من القيم والمبادئ الأساسية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وتتكون الشبكة من كافة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول العربية، والتي تم إنشاؤها طبقا لمبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويبلغ عدد هذه

المؤسسات العربية 15 مؤسسة وطنية 6 منها معتمدة في صنف "أ" و2 في صنف "ب"، في الوقت الذي لم يتم اعتماد باقي المؤسسات من لدن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتسعى الشبكة إلى تحقيق رفاهية المواطنين واحترام كرامتهم وحقوقهم كما هو منصوص عليها في المواثيق الدولية و الإقليمية واقتراح الإجراءات الكفيلة بترسيخها في الدول العربية. فنن العفان

http://afananema.blogspot.com/2013/07/blog-post.html

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تقرأ واقع سجون جهة الشمال

بعد عملية المسح التي قامت بها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسالن بطنجة لخمسة سجون (وزان ، تطوان ، القصر الكبير ، أصيلا ، وادي لاو) من أصل ثمانية بجهة نفوذها الترابي ، وبعد الندوة الصحفية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول واقع السجون المغربية والتوصيات المائة المعلن عنها ، تستضيف قاعة غرفة التجارة والصناعة والخدمات بمدينة تطوان يوم الجمعة 5 يونيه ابتداءا من الساعة الرابعة مساء ندوة حول " واقع سجون جهة طنجة تطوان " تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة الشمال .

الندوة التي ستنطلق بكلمة السيدة سلمى الطود رئيسة اللجنة الجهوية ،و سيدير أشغالها الأستاذ محمد حمضي ، ستقدم خلالها الأستاذة نجاة الشنتوف مداخلة تحت عنوان : البنية التحتية : الاكتضاض وترشيد سياسة الاعتقال الاحتياطي . أما الأستاذ عبد الرحيم هاني فسيقدم في مداخلته العناوين الكبرى لواقع سجون الجهة على ضوء التقرير التركيبي الذي أعدته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان . ويختم الأستاذ محمد العسري بمداخلة تحت عنوان : أنسنة السجون من خلال حماية السجين على المستوى الاجتماعي والثقافي والأثر الإيجابي لإنفتاح المؤسسة السجنية على العالم الخارجي .

بني ملال : المجلس الوطني لحقوق الانسان وحركة الطفولة الشعبية في مناهضة العنف ضد الأطفال

حنفي عبد الرزاق

نظمت اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بني ملال/خريبكة، بشراكة مع جمعية الطفولة الشعبية ببني ملال ندوة حول العنف المدرسي تحت شعار:" من أجل مناهضة العنف ضد الأطفال" وذلك يوم 28 يونيه 2013 بدار الشباب المغرب العربي ببني ملال .
ويندرج هذا اللقاء الحقوقي في إطار التفعيل الجهوي للشراكة المبرمة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وجمعية الطفولة الشعبية، كما شكل هذا اللقاء مناسبة للتعريف الموضوعاتي الذي أصدره المجلس الوطني مؤخرا حول مراكز الطفولة
في بداية اللقاء، تناول الكلمة السيد مصطفى العراقي عضو المكتب التنفيذي للطفولة الشعبية، الذي قدم الإطار العام لهذه الندوة.
وفي مداخلته أشار السيد عبد الإله حسنين، الكاتب العام للطفولة الشعبية، بأن حركة الطفولة الشعبية عملت على رصد وتشخيص أوضاع الطفولة بالمغرب عبر دور الشباب والمجتمعات الصعبة، وذلك بإصدار تقارير وبيانات عن هذه الطفولة، إيمانا منها بأن تقدم البلاد رهين بالاعتناء بهذه الطفولة.
وأضاف حسنين بأن النشاط الحالي يعتبر امتدادا لعدة أنشطة سابقة موازاة مع التحولات التي يعرفها المغرب اليوم. وفي نفس السياق أكد المتدخل على أن المسؤولية تلقى على عاتق حركة الطفولة لمواجهة ظاهرة العنف في مقاربة تربوية، لتحسيس المجتمع من أجل كرامة الطفل.
بدوره، أكد علال البصراوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال/خريبكة أن اختيار دار الشباب للقيام بهذا النشاط هو بمثابة رد الاعتبار لدور الشباب، التي لعبت دورا رياديا في المواطنة والقيم الاسلامية السمحة، كما أن هذا اللقاء يأتي في سياق عام وطني يتسم بالزيادة في ظاهرة العنف ماديا ومعنويا في مختلف الفضاءات، وأن اللجنة الجهوية تولي عناية كبيرة لظاهرة العنف، عبر الانفتاح على كل الجهات المهتمة بذلك في إطار شراكات. وعن "تقرير المجلس الوطني حول مراكز حماية الطفولة"، أبرزت الأخت جميلة السيوري، عضوة المجلس الوطني أن المغرب مطالب بمناهضة العنف عبر مقاربة استراتيجية، مؤكداً على أن العنف المدرسي له تداعيات خطيرة من شأنها أنها تولد لدى الأطفال عنفاً قد يصبح سلوكا وممارسات للتلاميذ بينهم في كل المؤسسات التربوية والإصلاحيات، وأن ثقافة العنف أصبحت عادية واعتيادية يوميا، وأن ظاهرة العنف مرتبطة بقضايا سياسية واجتماعية.
وبخصوص مراكز حماية الطفولة، قالت السيوري أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يعكس تشخيص مشاكل مرتبطة بسوء تدبير هذه المؤسسات، من خلال الاختلالات الملاحظة التي تعتبر بدورها عنفا ممنهجا يدخل في سياق السياسات العمومية. ومن جهته أكد رشيد الرينكا، خبير في العنف المدرسي، أنه يستوجب التصدي لهذه الظاهرة عبر الوساطة الجمعوية بغية مواجهة الأحداث الخطيرة داخل المؤسسات. وعن مفهوم العنف، أضاف المتحدث أنه يعتبر صراعا حول السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي، أما في المعنى القانوني فهو تلك الأعمال التي تعبر عن العدوانية والفظاظة لدى الإنسان ضد أخيه الإنسان، وأن العنف المدرسي ظاهرة اجتماعية متوغلة في التاريخ، وهي رفض العيش الجماعي. ومن أسباب العنف المدرسي، أشار ذ/الرينكا إلى الاكتظاظ داخل الأقسام، وغياب أدنى شروط الحوار داخل المدرسة، ووجود أنظمة تعليمية مفروضة من الأعلى.
وبخصوص الحلول، أكد السيد الرينكا على ضرورة تكوين مجموعة عمل، لبلورة الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالموضوع، وضرورة ثقافة الحوار والتحلي بكل المهارات.
أما المداخلة الأخيرة للأستاذ عبد الحق كمين حول موضوع "من أجل سياسة مندمجة لحماية الطفل" ، فقدم أرقاما صارخة وخطيرة حول أوضاع الأطفال بالمغرب، منها على الخصوص: 23000 مغتصب و 28000 مشغل. كما قدم السيد كمين عدة توصيات منها: وضع سياسة مندمجة وطنية لحماية الأطفال، تمكين السياسة العمومية من الموارد البشرية والمادية اللازمة، توضيح أدوار كل الوزارات المتدخلة في الموضوع، ووضع نظام مركزي للمعلومات موثوق منه...

Antisémitisme

03 Jui 2013

Après l'article de La Nouvelle Tribune, la professeure antisémite de la Faculté des lettres d'Oujda est sanctionnée

L'article paru la semaine passée dans le numéro 845 de La Nouvelle Tribune, datée du 20 juin 2013 dénonçant la présentation de sujets antisémites lors d'un examen écrit par une professeure d'Université du Département d'Anglais de la Faculté des lettres d'Oujda a suscité de vives réactions.

C'est ainsi que la page Facebook de La Nouvelle Tribune a reçu des centaines de «like» de la part d'internautes marocains, très majoritairement jeunes, tandis que plusieurs personnalités de la société civile ont dénoncé publiquement cet acte odieux.

Le président du Conseil National des Droits de l'Homme, M. Driss El Yazami, a annoncé l'ouverture d'une enquête à ce sujet. Plusieurs médias, s'en était l'écho l'écho de ce scandale.

De même, Ahmed Gayet, président de l'association Marocains Pluriels, a publiquement dénoncé le comportement de l'enseignante de l'Université d'Oujda, laquelle, selon nos informations, a été suspendue de cours et privée d'enseignement, en guise de mesure conservatoire.

la prof antisémite de la Fac des lettres d'Oujda sanctionnée

mercredi 3 juillet 2013, parAntisémitisme

L'article paru la semaine passée dans le numéro 845 de La Nouvelle Tribune, datée du 20 juin 2013, dénonçant la présentation de sujets antisémites lors d'un examen écrit par une professseure universitaire du Département d'Anglais de la Faculté des lettres d'Oujda a suscité de vives et saines réactions.

C'est ainsi que la page Facebook de La Nouvelle Tribune a reçu des centaines de « like » de la part d'internautes marocains, très majoritairement jeunes, tandis que plusieurs personnalités de la société civile ont dénoncé publiquement cet acte odieux.

Le président du Conseil National des Droits de l'Homme, M. Driss El Yazami, a annoncé l'ouverture d'une enquête à ce sujet et plusieurs média, parfois sans citer la source et l'origine de la dénonciation de cette insulte à la tolérance proverbiale du peuple marocain et cette violation du préambule de la Constitution, c'est-à-dire l'article de La Nouvelle Tribune, se sont fait l'écho de ce scandale.

De même, Ahmed Gayet, président de l'association Marocains Pluriels, a publiquement dénoncé le comportement de l'enseignante universitaire d'Oujda, laquelle, selon nos informations, a été suspendue de cours et privée d'enseignement, en guise de mesure conservatoire.

Les suites positives de cette condamnation vigoureuse par notre hebdomadaire et notre portail prouvent qu'au Maroc, le racisme et l'antisémitisme ne sauraient être tolérés.

C'est le rôle de la presse nationale de servir de sentinelle et d'observateur intransigeant et réactif pour dénoncer et médiatiser toutes les atteintes et violations aux principes de respect des valeurs fondatrices de notre société marocaine, tolérante, ouverte et imprégnée des saines traditions de coexistence entre les communautés religieuses qui, depuis de siècles, ont servi de socle à l'identité nationale.

Séminaire

"Gouvernance des migrations et droits de l'Homme" est le thème d'un séminaire régional, qui sera organisé vendredi à Rabat, à l'initiative de la Délégation interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et du Bureau de l'Organisation internationale pour les Migrations (OIM).
Participeront à ce séminaire, des experts nationaux et internationaux, des représentants gouvernementaux et des représentants d'institutions nationales des droits de l'Homme et d'organisations non-gouvernementales.

خريجو برنامج OCP SKILLSالعيون مجازون و تقنيون يجتمعون برئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون.

الصحراء اليومية/العيون

استقبل رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون السمارة "محمد سالم الشرقاوي" ممثلي مجموعة خريجي برنامج OCP SKILLSالعيون، حيث تم إطلاعه على حيثيات الملف و تملص السلطات المغربية مجسدة محليا في والي الجهة : الخليل الدخيل و مركزيا في المكتب الشريف للفوسفاط، من وعد يونيو 2011 والقاضي بالإدماج المباشر. كما تم إمداده بملف متكامل معزز بشريط مسجل لحلقة بث على قناة العيون الجهوية بتاريخ : 12 غشت 2011 تمت خلالها استضافة السيد: بلخير الزاوي ممثلا عن والي جهة العيون بوجدور الساقية الحمراء أكد من خلالها إدماج 1300 مستفيدا من برنامج OCP SKILLSمن الصحراء بالمكتب الشريف للفوسفاط.

"Gouvernance des migrations et droits de l'Homme"

thème d'un séminaire régional, vendredi à Rabat
MAP
03.07.2013
13h15
Rabat, 03 juil. 2013 (MAP) - "Gouvernance des migrations et droits de l'Homme" est le thème d'un séminaire régional, qui sera organisé vendredi à Rabat, à l'initiative de la Délégation Interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), du Conseil National des droits de l'Homme (CNDH) et du Bureau de l'Organisation Internationale pour les Migrations (OIM).
Cet évènement constituera un cadre d'échange et de partage entre experts visant le partage des expériences et des bonnes pratiques des pays participants en matière de politiques migratoires conciliant la protection des droits de l'Homme et les impératifs de développement, indique un communiqué de la DIDH.
Participeront à ce séminaire, des experts nationaux et internationaux, des représentants gouvernementaux et des représentants d'institutions nationales des droits de l'Homme et d'organisations non-gouvernementales.
La séance d'ouverture connaîtra aussi la participation d'ambassadeurs et de représentants des missions diplomatiques étrangères et des agences des Nations Unies au Maroc, ajoute la même source.